

ديفيد كامبل هو رائد نظريات القانون العام للعقود وهو أيضا معروف جيدا بمناقشته لـ عقود العلاقات كما عمل الكثير لنشر وتفسير عمل "ستيوارت مكولاي" وإيان ما كنيل خارج الولايات المتحدة الأمريكية كما أظهر مهاراته في التحليل الاقتصادي للقانون في مناسبات عديدة غير أن هذه الدراسة الجديدة لا ترتبط إلا ارتباطاً بعيداً بمنحته الدراسية السابقة هذا عمل من الفلسفة الأخلاقية وتاريخ الأفكار والدليل على نهجه يكمن في العنوان الفرعي: مساهمة في نقد قانون العقود الكلاسيكي من كتب أيضاً كتب كتباً باللقاب لا تُقهر هكذا؟ من كارل ماركس بطبيعة الحال، والمساهمة في النقد في الاقتصاد السياسي تتبع طريقة كامبل في خطوات ماركس هي نقد داخلي للأفكار الموجودة في القانون العام للعقود بغية إثبات أنها مشوشة وغير متماسكة وخبثة أخلاقياً وعلى هذا الأساس، وإن كانوا أحياناً يصححون الأمور لأسباب خاطئة ما هو الخطأ الكبير الذي ارتكبه جميع المشاركين في مذاهب القانون العام للعقود؟ وتزعم شركة كامبل أنها لم تفهم المبدأ الأخلاقي الأساسي الذي يستند إليه قانون العقد (أو ينبغي أن يستند إليه) ما هو هذا المبدأ الأخلاقي؟ ومما يثير الدهشة أنه يقول إن المبدأ الأخلاقي الأساسي هو "حرية التعاقد" بالتأكيد ليس هناك شيء جديد في مثل هذه المطالبة؟ غير أن مطالبة كامبل تختلف عن الفهم التقليدي لحرية التعاقد، لأنه يقول إن هذه الحرية تمارس ويجب أن تمارس من خلال علاقة "اعتراف متبادل بمصالح كل طرف من الطرفين" (ص 6-7) وقيل لنا إن قانون العقود التقليدي لا يستند إلى هذا الاعتراف المتبادل بمصالح كل منا، بل إلى السعي الأناني إلى تحقيق المصلحة الذاتية "المصلحة الذاتية الانانية" في مصطلحات كامبل،